الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/48/264/Add.1
26 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأردن ٢
اندونيسيا ٤
البرتغال ٥
بولندا ٧
الجزائر ٨
الجماهيرية العربية الليبية ١١
ساموا ١٤
السودان ١٥
السويد ١٧
فنزويلا ١٩
كندا ٢١
لكسمبرغ ٢٢
اليونان ٢٤

* A/48/150.

الأردن

[الأصـــل: بالعربيـــة]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية صورة من التوازن الدولي انعكست في تركيبة مجلس الأمن الذي تألف في حينه من أحد عشر عضوا؛ خمسة من الدول الدائمة العضوية وستة من الدول غير الدائمة العضوية.

٢ - أدت الزيادة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من الدول غير الدائمة العضوية في عام ١٩٦٥ من ستة اعضاء الى عشرة لكي يصبح المجلس أكثر تمثيلا للواقع.

٣ - لقد ازداد عدد أعضاء الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين بحيث وصل الى ١٨٣ عضوا الأمر الذي يجعل من المحتم إدخال زيادة جديدة على أعضاء مجلس الأمن بحيث يعكس الواقع الجديد وليصبح المجلس أكثر تمثيلا لها.

٤ - بعد انتهاء الحرب الباردة وبداية حقبة جديدة في الواقع السياسي الدولي ظهر عامل جديد غير في مفهوم الأمن الدولي الذي تطور بحيث أنه ما عاد يقتصر على الحفاظ على التوازن العسكري بين الدول التي تملك الأسلحة النووية بل أصبح مرتبطا أيضا بالواقع الاقتصادي والتنموي للدول وبحالة التكافل (Interdependence) التي يعيشها العالم، الأمر الذي نرى معه ضرورة انعكاس هذا الواقع وهذا الفهم الأمني الجديد على تركيبة مجلس الأمن. ومن هنا فإن الأردن يقترح الآتي:-

(أ) أن يتم إدخال اليابان والمانيا كعضوين دائمين في المجلس بسبب قدراتهما الإقتصادية ومساهماتهما في مختلف نشاطات الأمم المتحدة خدمة لمقاصد الهيئة في الأمن والتنمية.

(ب) إن دول الجنوب النامية قد أصبحت تشكل القطب الثاني في العالم حاليا على اعتبار أن القطب الأول هو قطب الشمال الصناعي والفوارق بين الشمال والجنوب قد أفرزت وتفرز الكثير من المشكلات الكبيرة الأمر الذي أثر وما زال يؤثر على الأمن والسلم الدوليين. وعليه فإننا بحاجة الى توازن من نوع جديد هو توازن الشمال والجنوب. وبما أن الشمال الآن هو الذي يحتكر العضوية الدائمة في مجلس الأمن فلا بد ونحن ننشد التوازن ونلتزم بمفهوم التكافل خدمة لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة أن نؤمن تمثيلا في العضوية الدائمة لكل من قارات الجنوب الثلاث: آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

(ج) لا بد أن يتمتع الاعضاء الدائمون المقترح إضافتهم بكامل صلاحيات الاعضاء الدائمين المنصوص عليها بالميثاق بما في ذلك حق النقض الفيتو لأن ذلك في اعتقادنا سيحقق عدالة التمثيل - كما سيفرض نوعا من التعاون بين الدول الأعضاء وخاصة الدائمين العضوية منها.

٥ - ولكي يتمكن المجلس من أداء عمله على وجه أفضل وأسرع فإن ذلك يستلزم أيضا إدخال زيادة على عدد الدول غير الدائمة العضوية. ويستلزم الأمر إجراء تطوير على عملية توزيع المقاعد على المناطق الجغرافية بحيث يكون التمثيل أكثر عدلا وتمثيلا وتوازنا ومراعاة لتنوع الدول.

٦ - ونود هنا أن نقترح زيادة عدد الدول غير الدائمة العضوية الى خمسة عشر عضوا يتم اختيارهم على الشكل التالي:-

(أ) أربعة من آسيا: مقسمين كما يلي:
'١' عضو يمثل شرق وجنوب شرق آسيا؛
'٢' عضو يمثل غرب آسيا؛
'٣' عضو يمثل جنوب ووسط آسيا؛
'٤' عضو يمثل دول الباسفيك واستراليا ونيوزيلاند؛

(ب) خمسة أعضاء من افريقيا مقسمين كما يلي:
'١' ثلاث اعضاء من شمال خط الاستواء؛
'٢' عضوان من جنوب خط الاستواء؛

(ج) ثلاثة اعضاء من الامريكيتين مقسمين كما يلي:
'١' عضوان يمثلان شمال امريكا ووسطها والكاريبي
'٢' عضو يمثل جنوب امريكا؛

(د) ثلاثة أعضاء يمثلون اوروبا مقسمين كما يلي:
'١' عضو يمثل شرق أوروبا؛
'٢' عضو يمثل شمال أوروبا؛
'٣' عضو يمثل غرب أوروبا.

٧ - إننا نعتقد أن تقسيم المناطق الجغرافية على هذا الشكل سيعطينا تمثيلا أكثر توازنا لجميع القارات.

اندونيسيا

[الأصـــل: بالانكليزية]
[١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - إن اندونيسيا، بوصفها إحدى مقدمي قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧ المتخذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ملتزمة بإعادة تشكيل وإصلاح مجلس الأمن. وأضحت تلك العملية ضرورة حتمية نتيجة لأسباب عديدة في مقدمتها التغيرات العميقة التي جرت على الساحة الدولية، وبعث الثقة في الأمم المتحدة من جديد ولاسيما بتزايد أهمية الدور الذي يقوم فيه المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين. إلا أن الاضطلاع بعملية من هذا النوع ينبغي أن تجري، كما هو معروف، بحذر ووعي لأنها تمس بعض الجوانب الأساسية من أغراض ووظائف المنظمة.

٢ - وفي عام ١٩٤٦، كان عدد أعضاء الأمم المتحدة ٥١ عضوا، من بينهم ستة من الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وفي عام ١٩٦٥، عندما ازدادت العضوية الى ١١٣ عضوا، حدثت زيادة مقابلة في عدد الأعضاء غير الدائمين الذي ارتفع الى ١٠ أعضاء. ورئي، حتى في ذلك الوقت، إن المجلس يفتقر الى الصفة التمثيلية. ورغم انقضاء ما يربو على ربع قرن من الزمن وارتفاع عدد الأعضاء الى ١٨٣ عضوا خلال تلك الفترة، لم تحدث زيادة مقابلة، مما جعله عديم التوازن وعديم الانصاف، بل زاد منهما. وتدعو هذه الاعتبارات البالغة الأهمية الى إجراءات مراجعة وتقييم جديين لعضوية المجلس من أجل التشجيع على وجود تمثيل أكثر انصافا وتوازنا فيه. ويؤدي التوسع الناشئ عن ذلك الى تعزيز المجلس من خلال جعله أكثر استجابة وملاءمة مع الحقائق السائدة، وتسهيل اشتراك الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل أغلبية في المنظمة وتسهيم بالتالي في زيادة مصداقيتها وسلطتها المعنوية. ومن شأن هذا التوسيع أن ييسر أيضا إمكانية مساءلة مجلس الأمن أمام الجمعية العامة ويضمن أن يتصرف المجلس وفق ولايته حسبما عرفها ميثاق الأمم المتحدة ويتجنب التعدي على ولاية الجمعية وامتيازاتها.

٣ - وتؤمن اندونيسيا بقوة أيضا إن الزيادة في عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تستوعب أعضاء جددا ينبغي أن يعملوا كأعضاء دائمين على الأقل إن لم يمنحوا حق الفيتو. وينبغي أن ينضموا الى المجلس على أساس مجموعة من المعايير الملائمة تعكس على نحو كاف الحقائق السياسية والاقتصادية والديمغرافية لعالم اليوم بما فيها الحقائق في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. وينبغي أن يضم المجلس البلدان التي كانت في الجانب الخاسر في الحرب العالمية الثانية ولكنها بدأت تقوم في وقت لاحق بدور متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي. وهي ليست أقل شأنا في سياق المفهوم المتغير للأمن الذي يؤكد حاليا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بقدر ما يؤكد على الجانب العسكري.ومن البديهي أيضا أن الأمن والازدهار الدوليين يمكن تعزيزهما بفعالية وإنصاف من خلال الاعتراف بالوزن السياسي والاقتصادي للبلدان النامية. ولا سيما

البلدان التي تفوق بضخامة عدد سكانها غيرها من البلدان النامية.ونعتقد أن هذا النهج الحكيم، الى جانب النهج القائم على التوزيع الجغرافي العادل، يضمن اسباغ صفة تمثيلية أكبر على المجلس.

٤ - ولعل من الملائم أيضا الاضطلاع باستعراض بناء لحق الفيتو كي لا تظل الاختلالات والمعاملة التمييزية قائمتين في الأمم المتحدة الى الأبد. وإن التمتع بحق الفيتو الذي يضمن للأعضاء الدائمين في المجلس القيام بدور حصري ومهيمن، لا ينسجم مع المساعي الجارية الرامية الى إصلاح وتحسين هياكل وإجراءات معينة في الأمم المتحدة بوصفها مكونا أساسيا من مكونات الجهود الرامية لتقوية اتجاه تعددية الأطراف.

٥ - وأخيرا، تستلزم اجراءات وممارسات مجلس الأمن اجراء مراجعة عاجلة لهما أيضا. فالتقارير السنوية المقدمة الى الجمعية العامة، على سبيل المثال، ينبغي أن تتضمن تحليلا وتقييما للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن عوضا عن أن تكون مجرد سرد بياني. وينبغي إعلام الجمعية العامة، على فترات منتظمة، بمحصلة المشاورات غير الرسمية لأن ضرورة زيادة الانفتاح والشفافية في مداولات المجلس باتت بديهية.

٦ - وتأمل حكومة اندونيسيا في أن يصبح توافق الآراء المنبثق حاليا فيما بين أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح وإعادة تشكيل مجلس الأمن واقعا ملموسا خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المنظمة.

البرتغال

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - تلاحظ حكومة البرتغال، مع الارتياح، تنامي سلطة الأمم المتحدة منذ انتهاء "الحرب الباردة"، وهي تعلق أهمية خاصة على دور مجلس الأمن في جهود الأمم المتحدة الرامية الى حفظ السلم والأمن الدوليين والى منع كل ما يهدد السلم وإزالته.

٢ - إن التغييرات الحاصلة في الحالة الدولية خلال السنوات الأخيرة مكنت مجلس الأمن للمرة الأولى من العمل بفعالية كهيئة بكليتها وأبرزت أهميته الحاسمة باعتباره الحارس الأساسي لميثاق الأمم المتحدة.

٣ - ونتيجة لذلك، فقد حسن مجلس الأمن إمكاناته لتحقيق الولاية المناطة به بموجب الميثاق. ويدعى المجلس الآن الى النظر في عدد متزايد بإطراد من القضايا المعقدة واتخاذ الاجراءات بشأنها.

٤ - وهكذا فإنه من المفهوم أن تعمد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء الى الاضطلاع معا بتحليل متعمق لمسائل تكوين مجلس الأمن وقدرته على تمثيل كامل عضوية المنظمة على نحو عادل ومتوازن.

٥ - وينطلق اصلاح مجلس الأمن من واقعين أساسيين: أولهما أن هذه الهيئة لا تعكس توازن القوى الحالي بشكل واف، وثانيهما، تلك الزيادة الكبيرة التي حدثت في عضوية الأمم التحدة (في عام ١٩٦٥ كان اعضاء المجلس الـ ١٥ يمثلون ١١٣ دولة، بينما هم يمثلون اليوم ١٨٣ دولة).

٦ - وتدرك حكومة البرتغال أن أي خطوات تتخذ باتجاه توسيع المجلس قد توفر الفرصة لإجراء مراجعة شاملة في الميثاق. وفضلا عن ذلك، فإن مهمة اختيار "المرشحين الطبيعيين" لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن هي مهمة صعبة جدا. وفي كلا المجالين، من الضروري المضي بحذر وانتهاج نهج التراضي.

٧ - ومن الضروري أيضا أن يظل ماثلا في الذهن وجوب الحفاظ على فعالية مجلس الأمن، لكي يبقى هيئة محتفظة بقدرتها على معالجة الأزمات الدولية.

٨ - في ضوء هذه الحجج، فإن، حكومة البرتغال تعتقد بأنه ينبغي في المناقشة التي شرع بها الآن وزن العناصر التالية:

(أ) زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، على أساس عضو واحد لكل مجموعة إقليمية من شأنه أن يستجيب للدعوات الى تمثيل اكبر في مجلس الأمن، مع ضمان مناوبة أسرع فيما بين هذه المجموعات (التي ينبغي تشجيعها) على التوصل الى اتفاقات داخلية بهذا الصدد).

(ب) ينبغي أن تعكس الزيادة في الاعضاء الدائمين ارادة اعضاء الأمم المتحدة ككل. وفضلا عن ذلك، ينبغي لها أن لا تفيد إلا تلك الدول التي تكون في وضع يسمح لها بتحمل التبعات التي تترتب على هذا المركز والتي يمكنها المساهمة في تنشيط دور المجلس في حفظ السلم والأمن الدوليين. ولا ينبغي أن تكون هذه الزيادة على حساب عدد المقاعد المخصصة للأعضاء غير الدائمين.

(ج) إن إدماج الاتحاد الأوروبي ككيان سياسي فعال في العلاقات الدولية قد يثير، في المستقبل، مسألة مستوى تمثيله الخاص في المجلس.

٩ - وترحب البرتغال بالنقاش حول هذا الموضوع، وتأمل في أن تستمر عملية التفكير التي بدأت مع اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧ في جو لا تصادمي ويمكن أن يتم التوصل الى حل توافقي، ينطوي على إدراك واف للتعقيدات المتصلة بالموضوع.

بولندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - إن بولندا تدعم جميع الجهود الهادفة الى تنشيط دور الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها وكفايتها. وفي هذا الصدد، ما زالت هناك إمكانات غير مستخدمة في متن ميثاق الأمم المتحدة نفسه. أولا وبصورة رئيسية، ينبغي تنفيذ الميثاق بشكل متسق، وتكييف تطبيقه مع حقائق وتحديات العالم المعاصر. إن هذا يشمل إمكانية النظر في تكييف هياكل الأمم المتحدة ووظائفها بما فيها هيئاتها الرئيسية وحسب الاقتضاء.

٢ - وتتابع بولندا باهتمام بالغ مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ومهما كانت التطورات في هذا الصدد فإنها ذات أهمية حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة في السنوات القادمة، وخصوصا بالنسبة لقدرتها على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتنشيطهما. وينبغي أن يسبق المقترحات المتعلقة بعضوية مجلس الأمن تقييم كامل وعادل لجميع أوجه دور المجلس في الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة لما بعد الحرب الباردة. وترى بولندا أن فعالية مجلس الأمن أخذت مؤخرا تزداد في اضطلاعه بمهامه وصلاحياته. فلا يجب أن يعرقل أي إصلاح لمهامه وعضويته هذه العملية.

٣ - إن بولندا على استعداد لاعطاء اهتمام خاص لآراء الدول الأخرى فيما يتعلق بالحاجة لتكييف هياكل الأمم المتحدة وآلياتها، وخصوصا مجلس الأمن، مع الحالة الدولية المتغيرة والزيادة الكبيرة في عضوية المنظمة. وتنهج بولندا نهجا بناء بالنسبة لتطلعات هذه الدول الأعضاء التي قد تزيد من مساهمتها بشكل ملحوظ تحقيقا لأهداف المنظمة، اذا ما أتيح لها مركز معزز في نطاق مجلس الأمن ولكن لا يجب أن تنال أية زيادة في عضوية مجلس الأمن من التبعات الخاصة الملقاة على عاتق الأعضاء الدائمين والمركز المالي للأعضاء غير الدائمين. ويجب أن تضمن أيضا تمثيلا جغرافيا عادلا (آخذة في الاعتبار جميع المجموعات الاقليمية المعترف بها في الأمم المتحدة) واستمرار الاجراءات الراسخة بصدد عملية صنع القرار.

٤ - كما أنه من المهم ضمان أن يحقق أي توسيع لمجلس الأمن أيضا تطلعات ومصالح الدول المتوسطة الحجم. وينبغي إيلاء العناية اللازمة، عن النظر في هذه المسألة، ليس فعلا لسكان هذه الدول وقوتها الاقتصادية ولكن أيضا لدورها السياسي في الاقليم.

٥ - وفيما يتعلق باجراءات التوسيع المحتمل لمجلس الأمن، فإن بولندا تدعو الى الالتجاء الى المادة ١٠٨ من الميثاق بغية تعديل المادة ٢٣.

٦ - وفي هذا المجال، يمكن النظر أيضا في إزالة شروط "الدول المعادية" في الميثاق (المادة ١٠٧ وبما فيها الجزء ذي الصلة من المادة ٥٣).

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، أخذت الجزائر، بالاشتراك مع تسع دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، زمام المبادرة بإدراج مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة. وقدمت الجزائر، في ذلك الوقت، بالاشتراك مع ١٣ دولة أخرى، مشروع قرار يقترح زيادة حجم مجلس الأمن الى ٢١ عضوا، بما في ذلك تخصيص خمسة مقاعد غير دائمة فيه لافريقيا.

٢ - والجزائر، بالنظر لاهتمامها المستمر في تعزيز دور الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، ترحب بالنهج المفتوح والعملي التوجه الذي باتت تسير فيه أخيرا مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. وهذا يبشر بتقبل عام لفكرة إجراء تغيرات نوعية في هيكل مجلس الأمن وطرق عمله على حد سواء.

٣ - وتود الجزائر تأكيد الأهمية التي تعلقها على الإنجاز المرضي لممارسة التفكير الجماعي التي شُرع بها بشأن هذا الموضوع الذي تؤكد حسن توقيته التغيرات العميقة الحاصلة في أنماط العلاقات الدولية وفي تكوين الأمم المتحدة التي تقترب حاليا من العالمية.

٤ - وإن حركة إضفاء الطابع الديمقراطي التي أحدثت تطورا نوعيا هاما في الحياة المؤسسية والسياسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا، تدعم الاتجاه العام صوب تحقيق تكافؤ الفرص في مجال المشاركة في صنع القرار وتنفيذ القرارات على صعيد المجتمعات الوطنية وعلى صعيد المجتمع الدولي حسبما يعمل في منظومة الأمم المتحدة. ويبدو أن المآل الطبيعي لحركة إضفاء الطابع الديمقراطي التي أصبحت من الصفات المميزة لعالم اليوم هو رسم صورة طريقة أداء منظومة الأمم المتحدة لوظائفها بصفة عامة وطريقة أداء هيئاتها المحدودة العضوية لوظائفها بصفة خاصة.

٥ - ويعتبر مجلس الأمن المثل الأوحد لهيئة تبلور طريقة أداء عملها آمال واحباطات الدول والرأي العام. وفي ضوء الاختلالات الوظيفية التي تضعف فعالية المجلس وتقوض سلطته، وفي الوقت الذي أنيط فيه دور هام لمجلس الأمن بصفة خاصة في الحياة الدولية نتيجة للتأييد الذي تحظى به العودة لتعددية الأطراف، فإن تعديل طرق عمله يعتبر المحك الحاسم لمدى تقبل الأمم المتحدة لحركة إضفاء الطابع الديمقراطي ومدى قدرتها على التكيف مع النهج الجديد للعلاقات الدولية.

٦ - وبالنظر لضرورة تمكين أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء من المشاركة في صنع القرار بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين، وبالنظر لوجوب توسيع المدى الذي يمثل فيه مجلس الأمن المجتمع الدولي الذي يتصرف المجلس بالنيابة عنه، فإنه يبدو من المفيد والجوهري على السواء تصور إجراء اصلاح في مجلس الأمن من وجهة نظر ثلاثية الجوانب هي عضويته وطريقة أداء عمله وعلاقاته مع أجهزة رئيسية أخرى معينة في الأمم المتحدة ومع عدد من المنظمات الإقليمية التي تساعد المجلس أو قد تساعده في أداء وظائفه على السواء.

ألف - الحاجة الى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين

٧ - تم توسيع عضوية مجلس الأمن من ١١ الى ١٥ عضوا عندما كانت العلاقات الدولية ذات هيكل تصادمي وعندما كانت الأمم المتحدة تضم ١١٣ عضوا فقط. وتم تحقيق التوازن المنشود في ذلك الوقت بسبب التمثيل الناقص نسبيا للمجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها البلدان النامية بدءا من افريقيا. وقد جعلت حركة إنهاء الاستعمار والإجراءات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية، من افريقيا وحدة جغرافيـــة - سياسية ضخمة ومتسقة تواجه مشاكل متعددة الأبعاد وتترك في كثير من الأحيان أثرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين.

٨ - وبصرف النظر عن القلق إزاء إقامة علاقة تناسبية دينامية بين عضوية الأمم المتحدة وعضوية مجلس الأمن، وبالإضافة الى البيانات العددية الأخرى ذات الصلة، فإن روح التعاون والتضامن التي حلت في المجلس محل طرق العمل التي اتبعت خلال السنوات القليلة الماضية تبشر باتباع نهج أكثر انصافا على شكل توسيع القاعدة الجغرافية - السياسية للمجلس بحيث تتيح المجال لوجود هيئة أكثر تمثيلا وأكثر فعالية.

٩ - والأولوية التي تحظى بها هذه المسألة تستدعي في ضوء ضرورة وجود تمثيل عادل في مجلس الأمن، تحقيق الهدف المزدوج التالي في ظروف تنسجم مع طبيعة ونطاق امتيازات مجلس الأمن: تصحيح الاختلالات الواضحة في هيكل العضوية الحالية لمجلس الأمن نظرا لمقتضيات التمثيل الجغرافي العادل؛ وتبيان الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتجد الجزائر نفسها ملزمة أن تشدد، في هذا السياق، على تمثيل افريقيا الناقص بوضوح في المجلس وما يتبع ذلك من ضرورة لاجراء زيادة كبيرة في عدد المقاعد المخصصة للقارة الافريقية في جميع السيناريوهات الممكنة.

باء - مسألة الأعضاء الدائمين

١٠ - إن مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بهدف تحقيق تمثيل عادل تطرح، كنتيجة طبيعية، مسألة مركز الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكذلك مسألة نطاق التعديلات أو التنقيحات التي يلزم إدخالها على ميثاق الأمم المتحدة، والتي لا مفر من وجود اتفاق آراء مسبق بشأنها.

١١ - وكان مركز العضو الدائم في مجلس الأمن قد أحدث نتيجة لظروف تاريخية معينة. وبالمثل، أناط الميثاق، بصيغته التي وضعتها الدول الـ ٥١ المؤسسة، بالأعضاء الدائمين مسؤوليات وامتيازات خاصة من بينها امتيازات تتعلق بإنفاذ أي تعديل في الميثاق.

١٢ - ولما كان يتوجب الحصول على توافق عام في الآراء، بشأن مبدأ الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن الدائمين وبشأن امتيازات الأعضاء الدائمين الجدد أيا كانوا بالمقارنة مع امتيازات الأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين، فإن منح هذا المركز الى دول جديدة ينبغي أن يكون حصيلة مداولات واعية في إطار عملية لا تأخذ حقائق عالم اليوم في الحسبان فحسب وإنما تؤسس نفسها أيضا على معايير مبتكرة تحظى بأوسع درجة ممكنة من القبول في المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، ينبغي تحقيق توازن عادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما بين الدول التي ستصبح أعضاء دائمة في المجلس مع إيلاء العوامل المتأصلة في القوة الاقتصادية أو القدرة المالية على دفع الاشتراكات ما تستحقه من ترجيح نسبي.

١٣ - وفيما يخص موضوع المعايير المبتكرة، تنبغي الاشارة الى أن موارد المنظمات الاقليمية، مثل منظمة الوحدة الافريقية يمكن استغلالها في مجال التمثيل الدائم في مجلس الأمن. وبإمكانها القيام، من خلال ترتيبات ما يزال يتعين تقريرها، بتحديد الوسائل اللازمة لتناوب الدول التي ستشغل المقاعد الدائمة المخصصة لمجموعات الدول الأعضاء في منظمة إقليمية معينة. ويمكن أيضا جمع تمثيل مختلف أشكال الثقافات والحضارات مع إحداث تمثيل دائم للمجموعات السياسية الاقليمية وأطر الدعم الاقليمية. وفيما يتعلق بتطبيق هذه المعايير المبتكرة وتنفيذ الترتيبات المحددة التي ستنشأ عنها، ينبغي أن يكون العزم والقدرة على الإسهام في أداء مجلس الأمن لوظائفه المعيار الناظم لاختيار الدول التي ستمثل بصورة دورية الكيانات التي تتمتع بمقاعد دائمة.

جيم - أداء مجلس الأمن لوظائفه

١٤ - إن تقوية وتوسيع نطاق أي اتفاق عام بشأن زيادة العضوية في مجلس الأمن من خلال اعتماد أشكال ملائمة من التدابير الاضافية الرامية الى زيادة فعالية المجلس وشفافية آدائه لوظائفه، وموضوعية قراراته، يمكن أن يعودا بالنفع على الاتفاق نفسه. ويمكن بالمثل تشجيع المجلس على زيادة مدى استيعابه لمساهمات الدول غير الأعضاء في المراحل غير الرسمية من عمله، وإتاحة معلومات كافية عن المفاوضات الجارية في الجلسات الخاصة.

١٥ - وفيما يلي الاصلاحات التي تنطوي على إمكانية تنشيط مجلس الأمن والأمم المتحدة: تعديل شروط ممارسة قاعدة إجماع الأعضاء الدائمين، وإعطاء الجمعية العامة سلطات فعالة للإشراف على نشاط مجلس الأمن، ورصده، وضمان إكثار مجلس الأمن من طلب فتاوى من محكمة العدل الدولية، والاستفادة الكاملة من فرص التعاون مع المنظمات الاقليمية.

١٦ - وتعتبر الجزائر أن من المستصوب والملائم جدا أن تجري مناقشة جميع جوانب مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، في محفل مفتوح العضوية بغية الوصول الى توصيات متفق عليها بتوافق الآراء بما فيها توصيات بشأن إدخال تعديلات على الميثاق. وسيكتسب اعتماد هذه التعديلات ما يستحقه من تقدير اذا جرى خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة.

الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربيـــــة]
[٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣]

مقدمـــة

١ - أسند ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد نصت المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يعمل المجلس نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند القيام بواجباته وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

٢ - وإذا كان الميثاق قد أقر في ظل أوضاع دولية تختلف كليا عن الوضع الدولي الراهن وأن التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين في المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية - والتي جاءت عقب إنتهاء الحرب الباردة وزوال التوازن الدولي المبني على القطبية الثنائية، تتطلب نهجا تكون قادرة على مواجهتها، فإن الحاجة أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى لإعادة النظر في الميثاق، وخاصة التمثيل في عضوية مجلس الأمن بحيث يعكس الميثاق الحقائق الراهنة في العلاقات الدولية ويصلح للتعامل مع الأوضاع الدولية الجديدة. وأهم هذه الحقائق هي:

(أ) زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ إقرار الميثاق وحتى الآن إلى أكثر من ثلاثة أضعاف.

(ب) احترام مبدأ مساواة الدول في السيادة وكذلك الحقوق والواجبات وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق تحتم إعادة النظر في امتياز النقض.

(ج) ترسخ مبدأ الأمن الجماعي بمشاركة جميع الدول بغض النظر عن قوتها العسكرية أو تقدمها الاقتصادي والاجتماعي أو عدد سكانها في صون السلم والأمن الدوليين.

(د) تزايد الاتجاهات لتعزيز دور الجمعية العامة في صون السلم والأمن في العالم والتأكيد على أهمية إعطاء دور فعال للتنظيمات الإقليمية في هذا الميدان وفقا للمواد ٥٢ و٥٣ و٥٤ من الميثاق.

(هـ) تعزز الاتجاهات لبناء نظام دولي جديد يسوده الاحترام الكامل للمبادئ والأهداف الواردة في الميثاق وتحقيق الرخاء المشترك بشكل عادل وشامل ويقضي على الغبن والتمييز بين الأمم والشعوب.

(و) زوال الأوضاع التي منحت في ظلها العضوية الدائمة بمجلس الأمن لبعض الدول ومنح امتياز النقض لها. فبعد مرور ما يقارب نصف قرن على إقرار الميثاق، فقد برزت على الساحة الدولية دول جديدة كقوى اقتصادية وسياسية وسكانية واضمحل دور دول أخرى كانت تمثل امبراطوريات استعمارية لها مصالحها ونفوذها ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل على المستوى الدولي.

(ز) تمت تصفية الاستعمار بشكله القديم تقريبا وتتكاثف جهود المجتمع الدولي لإزالة الأنظمة العنصرية والاستيطانية، وساد الانفراج في العلاقات الدولية بعد إنتهاء ما سمي بالحرب الباردة.

أولا - زيادة العضوية بمجلس الأمن

٣ - لقد طالبت الجماهيرية العربية الليبية منذ منتصف السبعينات بضرورة إعادة النظر في الميثاق وعلى وجه الخصوص إلغاء امتياز النقض، ولم تكن هذه المطالبة تنطلق من فراغ بل تستند على حجج واقعية ورؤية سياسية واضحة أثبتت التغيرات التي حدثت مع بداية التسعينات صحتها. ورغم إجهاض هذه المحاولات الجادة والصادقة والتي عرضت على الجمعية العامة في دوراتها ٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و ٤٠، إلا أن اعتماد الجمعية العامة للقرار ٦٢/٤٧ في دورتها السابعة والأربعين بتوافق الآراء أعاد بصيصا من الأمل إلى تلك المحاولات تمثل في بحث إعادة النظر في التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن.

٤ - ولذلك فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن (بأعضاء غير دائمين) بحيث تعكس هذه الزيادة عدد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وأن يؤخذ في الاعتبار التمثيل الجغرافي العادل للمجموعات الإقليمية (القارات) الأقل تمثيلا في الوقت الحالي.

ثانيا - تعزيز دور وفعالية مجلس الأمن

٥ - تؤكد الجماهيرية العربية الليبية على أهمية إجراء مراجعة شاملة للميثاق بما يؤدي إلى دعم دور الجمعية العامة في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين باعتبارهما مسؤولية مشتركة لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وبحيث تعكس هذه المراجعة ما استجد من تطورات خلال نصف قرن على إنشاء المنظمة. وفي نفس الوقت فإن الجماهيرية العربية الليبية تولي أهمية قصوى لتعزيز دور وفعالية مجلس الأمن، ومن هذا المنطلق قدمت الجماهيرية في هذا الصدد مقترحا إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة في دورتها لعام ١٩٩٣ (الوثيقة A/AC.182/1993/CRP.1).

٦ - إن الصلة وثيقة بين مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وبين تعزيز دور المجلس وزيادة فعاليته ولذلك، فإن الجماهيرية العربية الليبية تؤكد على أهمية بحث الطرق والوسائل الكفيلة بدعم دور مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن الدوليين والنظر في القضاء على الآثار السلبية التي تحول دون أن يقوم المجلس بالمهام الموكلة إليه بموجب الميثاق، وفي هذا الصدد تؤكد على ما يلي:

(أ) إلغاء امتياز النقض في مجلس الأمن لأن هذا الامتياز يكرس عدم المساواة بين الدول في السيادة، ويتناقض مع مبدأ الديمقراطية، ويعطي الحق لعدد قليل من الدول يمكنها من تعطيل أي إجراء يريد المجلس اتخاذه إذا كان هذا الإجراء يتناقض مع مصالحها أو مصالح حلفائها، متجاهلة بذلك رغبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي يعمل المجلس بالنيابة عنها.

(ب) تحديد المسائل غير الإجرائية التي يمكن فيها وقف أو تحديد استخدام امتياز النقض كعدم استخدام هذا الامتياز للدفاع عن أعمال العدوان أو الاحتلال أو الظلم.

(ج) وضع التدابير الكفيلة بإزالة المخاوف التي باتت تسبب قلقا واضحا من جراء سياسة المعايير المزدوجة في مواقف المجلس، واتخاذه قرارات إنتقائية وتمييزية تجاه بعض القضايا.

(د) إعادة ترشيد عمل مجلس الأمن بحيث يؤدي الدور المنوط به نيابة عن الدول الأعضاء وفقا لأهداف ومقاصد الميثاق، وأن يشمل هذا الترشيد على وجه الخصوص:

'١' تطبيق ما نصت عليه المادة ٣١ من الميثاق فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر في مصالح الدول غير الأعضاء بالمجلس. وعدم لجوء المجلس إلى المشاورات غير الرسمية إلا في أضيق نطاق، حيث استغل هذا الأسلوب الذي ساد أعمال المجلس خلال السنتين الماضيتين من قبل بعض الدول دائمة العضوية لفرض آرائها وتمرير مخططاتها.

'٢' إقرار عدم مشاركة الدولة الطرف في نزاع معروض على المجلس في التصويت (تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٢٧ من الميثاق).

'٣' تنشيط لجنة الأركان العسكرية المشتركة وإعطاء أعضائها الدور الذي نصت عليه المادة ٤٦ وتوسيع عضوية اللجنة وعدم اقتصارها على الأعضاء الدائمين.

'٤' إزالة التناقض الناتج عن إنفاذ الأمن الجماعي في حالة وقوع عدوان وحق عضو دائم في استخدام حق النقض في مسألة له مصلحة مباشرة فيها.

ســـاموا

[الأصل: بالانكليزيـــة]
[١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - ترى حكومة ساموا أن أي إجراء يتخذ بشأن هذا البند يجب أن يكون متسقا مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٢ - يجب إيلاء مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية أقصى درجة ممكنة من التفكير. ويجب إفساح مجال الوقت الكافي لدراستها. إن المسألة تتطلب إجراء أوسع مشاورات ممكنة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٣ - تستلزم المسألة العامة المتعلقة بالتمثيل في مجلس الأمن أن ينظر إليها في ضوء الأوضاع القائمة حاليا، وأن يُبَت فيها بالصورة التي تعكس الواقع الحالي. إن آخر تقييم وتعديل لعدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن حصلا منذ ٣٠ عاما. فهناك حاجة إلى إيجاد توازن بين عدد الأعضاء في مجلس الأمن وبين مجمل عضوية المنظمة التي إزدادت بشكل ملحوظ. وينبغي أن يكون التوصل إلى نتيجة عملية وواقعية في الوقت نفسه هو الهدف. وبالتالي، فإن أي حسم للمسألة يستلزم وجود تأييد عام من جانب الدول الأعضاء، بما فيها الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

٤ - تعتبر ساموا أن مجلس أمن صغيرا نسبيا يكون أكثر ضمانا للعمل السريع والفعال المطلوب من الأمم المتحدة بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق. وإنه من الأهمية الرئيسية أن يتاح لمجلس الأمن العمل بفعالية وسرعة.

٥ - بيد أنه من الضروري أن نُدخل في الحساب نمو عضوية المنظمة التي يبلغ تعدادها الآن ١٨٣ دولة. كانت عضوية الأمم المتحدة تبلغ ١١٣ في عام ١٩٦٣ عندما جرت الزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن من ٦ إلى ١٠. إن عدم التوازن الناتج الحالي ينبغي معالجته. وفي اعتقاد حكومة ساموا أن هناك حاجة واضحة لإجراء زيادة ضئيلة (أنظر الفقرة ٤ أعلاه) في عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين.

٦ - بموجب أحكام المادة ٢٤ من الميثاق، يعمل مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وهذا يستتبع وجوب أن يكون المجلس ممثلا للدول الأعضاء على نحو صحيح، من الوجهة العددية وكذلك من وجهة التوزيع الجغرافي. ويبدو أن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة أخلت بالتمثيل العادل في مجلس الأمن، على الأقل من ناحية كون إحدى المجموعات الإقليمية ممثلة تمثيلا زائدا على حساب المجموعات الأخرى. فينبغي النظر بعناية في هذا الوجه أيضا.

٧ - وترى حكومة ساموا، على الخصوص، أن هناك حجة وجيهة لإجراء بعض إعادة التشكيل لعضوية مجلس الأمن بغية إفساح المجال للدول التي برزت في السنوات الأخيرة والمتمتعة بالنفوذ والقدرة على تحمل التبعات من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين. إن ساموا تدعم إيجاد عضوية دائمة جديدة لهذه الدول، ولكن مجردة من حق النقض.

٨ - إن ساموا ترحب بعدم ممارسة حق النقض في السنوات الأخيرة، وهي تؤيد أي تحرك لدراسة مسألة حق النقض بعناية بغية معرفة ما إذا كانت هناك سبل جديدة لتنظيم ممارسة النقض تلافيا لوضع يسح لأحد الأعضاء الدائمين بالوقوف وحده سدا بوجه مقررات المجلس وقراراته.

٩ - وفيما يتعلق بالفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق، فإن ساموا توافق على التفسير الواسع للمساهمة المرتقبة من الدول الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدوليين. وليس ضروريا أن يقتصر هذا على الإسهام بالقوات في الاجراءات الجماعية أو في عمليات حفظ السلم.

١٠ - وترى ساموا أن هناك مبررات لتفحص آليات تقديم التقارير وغيرها من المراسلات من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة بنية تحسينها. إن من المهم جدا إبلاغ جميع الدول الأعضاء بشكل سليم وواف، وربما أكثر انتظاما، عن المسائل العديدة الحيوية التي يتم تدارسها واتخاذ المقررات بشأنها من جانب مجلس الأمن.

السـودان

[الأصل: بالعربيـة]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - لقد طرأت تغييرات جذرية في العلاقات الدولية منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة خصوصا بعد انحسار الحرب الباردة وتلاشي الكتلة الشرقية. هذه التغييرات الجذرية تحتم إعادة النظر في تكوين مجلس الأمن وفي طريقة عمله وعلاقته بالجمعية العامة وفقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ويمكن النظر فيها في إطار تعزيز دور المنظمة الدولية بما يخدم مصالح المجتمع الدولي على أساس من العدل والمساواة.

٢ - وبعد بروز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد طفحت غلى السطح ظاهرة ازدواجية المعايير وانتقائية تعامل مجلس الأمن مع القضايا العامة، الأمر الذي جعل الدول النامية تنادي بتوسيع عضوية مجلس الأمن بهدف إيجاد مواقع لها داخل المجلس للمحافظة على مصالحها والعمل من ناحية أخرى على إلقاء الضوء على سلبيات استخدام حق النقض.

٣ - ولقد تبين من الممارسة العملية أن مجلس الأمن بتكوينه الحالي قد قام باتخاذ قرارات ولاحق تنفيذها بصورة حازمة وعنيفة ضد بعض الدول بينما أغفل في ذات الوقت تنفيذ بعض قراراته الأخرى الصادرة بحق دول معنية مثل "اسرائيل"، كما تباطأ في معالجة قضايا إنسانية ملحة كمثل ما يحدث الآن في يوغوسلافيا السابقة، وجمهورية البوسنة والهرسك.

٤ - ولكل ذلك فإن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية يجب أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تحقيق التوازن الدولي الذي اختل بإنحسار الحرب الباردة عن طريق ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل المجلس والتناول العادل للقضايا الدولة بدون إنحياز أو إنتقائية أو إزدواجية في المعايير.

(ب) تمثيل كل القارات أو المجموعات الجغرافية تمثيلا دائما وعادلا في مجلس الأمن على قدم المساواة مع الدول الأخرى دائمة العضوية، ويمكن أن يتم هذا بتوسيع عضوية المجلس ومعالجة صلاحياته بحيث يصبح تكوينه متوائما مع الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في المنظمة.

(ج) تمثيل مختلف شرائح المجتمع الدولي تحقيقا لمبدأ المساواة والعدل بين الدول في الحقوق والواجبات وفي هذا الخصوص ينبغي ألا ينظر إلى التمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن كامتياز لدولة معينة أو كاعتراف بقدراتها العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية.

(د) معالجة السلبيات التي نتجت أو قد تنتج عن طريق استخدام حق النقض من قبل أعضاء المجلس الدائمين أو وضع الضوابط اللازمة على استخدام هذا الحق تمهيدا لإلغائه بشكل كامل تحقيقا لمبدأ المساواة بين كافة دول المجلس في عملية اتخاذ القرار وتأكيدا للممارسة الديمقراطية داخل مجلس الأمن، وباعتبار أن حق النقض يجافي مبدأ الصوت الواحد للدولة العضو الواجدة.

٥ - لقد ظل السودان كدولة غير منحازة ينادي بضرورة زيادة عضوية مجلس الأمن ليضم دولا من مختلف المجموعات وأن يتم تخصيص مقعد دائم (كأحد الخيارات الممكنة) لمجموعة عدم الانحياز يتم شغله بالتناوب وفق آلية يتم الاتفاق عليها.

٦ - في ذات الوقت يرى السودان أن معالجة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن يمكن أن تتسع لتشمل اتخاذ تدابير لإعطاء الجمعية العامة المزيد من الأهمية والصلاحيات بحيث تتمكن، بصفتها البرلمان الدولي، من موازنة أهمية وسلطات مجلس الأمن وتقويمها بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية في عمل المنظمة الدولية. ويمكن أن يتم ذلك في شكل تعديلات قانونية استنادا إلى الولاية المحددة في الميثاق لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما يمكن أن تشمل المعالجة وضع ضوابط في إجراءات عمل مجلس

الأمن تجنبه الوقع في إزدواجية المعايير وإنتقائية التناول وتحقيق الشفافية والديمقراطية المنشودة في تنفيذ أحكام الميثاق.

السويد

[الأصـــل: بالانكليزية]
[١ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - عهدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في ميثاق المنظمة، إلى مجلس الأمن بالمسؤوليات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ووافقت على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنها في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات. ازاء هذه الخلفية، فإن من واجب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم أي اصلاح ممكن لتكوين مجلس الأمن والتمثيل فيه.

٢ - إن للسويد تقليدا قائما منذ زمن طويل بالالتزام الثابت بأغراض ومبادئ الميثاق، وهي تعلق أهمية قصوى على الدور الحيوي لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ثم فإن النقاش حول احتمال اعادة النظر في عضوية مجلس الأمن الذي يبدو أنه قد دخل مرحلة بناءة ولا تصادمية يشجع السويد، وهي تتطلع قدما إلى الاشتراك النشط في المناقشات القادمة بنية التوصل إلى حل تدعمه جميع الدول الأعضاء.

٣ - ينبغي أن تكون فعالية مجلس الأمن وكفاءته ومشروعيته هي الاعتبارات المحورية في أي إعادة نظر لتكوينه. ويجب أن يضمن الاصلاح استمرار بقاء المجلس على صلة بما يحدث في عالم متغير، مستفيدا من الفرص الجديدة المتاحة وحاملا مسؤوليته ازاء ما يظهر من أخطار وتهديدات جديدة. ويجب أن يحتفظ المجلس بقدرته على العمل الحاسم في الوقت المناسب تحقيقا لواجباته التي ينص عليها الميثاق.

٤ - وينبغ أن لا يغيب عن الذهن أن انتهاء الحرب الباردة حسّن كثيرا من امكانيات مجلس الأمن على العمل وفقا للهدف المرسوم له في الميثاق. ويجب ألا تخل أي زيادة في عضوية المجلس بفعالية عمل المجلس.

٥ - إن حكومة السويد ترى أسبابا وجيهة لمراجعة جدية في تكوين مجلس الأمن. إن الواقع العالمي اليوم شديد الاختلاف عما كان عليه في عامي ١٩٤٥ - ١٩٦٣. ومن الأهمية بمكان أن يظل العالم ينظر إلى المجلس باعتباره يعمل نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتمتع بدعمها اللازم الواسع النطاق.

٦ - تنص المادة ٢٣ من الميثاق، في مجال تحديدها لتكوين مجلس الأمن، على أنه يراعى في اختيار أعضاء المجلس، بوجه خاص وقبل كل شيء، مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعي أيضا التوزيع الجغرافي العادل.

٧ - وترى الحكومة السويدية أن أي إعادة نظر في عضوية المجلس ينبغي أن تبنى على الاعتبارات نفسها، إن أعضاء مجلس الأمن، وعلى الخصوص أعضاءه الدائمين، تقع عليهم تبعات خاصة بتوفير الأساس الضروري لأنشطة الأمم المتحدة وبالمساهمة السياسية والمالية وكذلك بتقديم الموظفين المدنيين والعسكريين لتنفيذ مقررات المجلس.

٨ - وتعتبر الزيادة في عضوية المنظمة مبررا لزيادة محدودة في عدد أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين. كما أن هناك أعضاء في الأمم المتحدة غير أعضاء المجلس الدائمين الحاليين قد تراودهم الرغبة المشروعة بأن يجري الاعتراف بدورهم ومسؤولياتهم في إطار تكوين المجلس. وفي كلتا الحالتين، ينبغي ايلاء التوزيع الجغرافي الاهتمام الذي يستحقه.

٩ - وترى الحكومة السويدية أنه لا ينبغي زيادة عدد الأعضاء الدائمين الذين لا تتخذ المقررات بشأن المسائل الموضوعية إلا باتفاق أصواتهم.

١٠ - ومن المهم أيضا أن تدعى المجموعات الاقليمية إلى وضع نظم مناسبة للمناوبة تهدف إلى ضمان تمثيل عادل لأعضاء المجموعة.

١١ - وقد يكون من المفيد أن يرافق أي اصلاح لتكوين المجلس القاء نظرة عامة على طرق عمل المجلس، مع مراعاة مسؤولية أعضاء المجلس المشتركة وكذلك المصالح المشروعة لغير الأعضاء في التشاور والعلم. ويمكن ايلاء العناية لانشاء أجهزة فرعية بما يتفق والمادة ٢٩ من الميثاق.

١٢ - ويعتبر أمرا أساسيا وجوب انهاء المناقشة بشأن تكوين مجلس الأمن، وهي مناقشة انبثقت من رغبة الدول الأعضاء بتحمل التبعات والمشاركة فيها، في أسرع وقت ممكن حفاظا على ابقاء الثقة بأعمال المجلس الحالية. ولذلك، ينبغي توخي كثير من الحرص حتى يتسنى تحقيق نتائج بناءة ومحسوسة حول هذه المسألة، آخذين في الاعتبار ما تنطوي عليه من تعقيدات.

فنزويلا

[الأصـــل: بالاسبانيـــة]
[٢٢ تمـوز/يوليه ١٩٩٣]

أولا - الوضع الدولي الجديد ومجلس الأمن

١ - لقد أحدثت التغيرات المتعددة والدينامية التي طرأت في العقود الأخيرة من السنين على الصعيد العالمي تحولا جذريا في صورة العالم التي انبثقت من فترة ما بعد الحرب، وكان لها وقع قوي على النظام العالمي وخاصة فيما يتعلق بالأمم المتحدة ومجلس الأمن. ومن مظاهر هذا التغير زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ دولة في الأصل إلى ١٨٣ دولة في الوقت الحاضر.

٢ - وإن معظم هيئات منظومة الأمم المتحدة وهياكلها بما فيها مجلس الأمن نفسه، قد تطورت وتكيفت وفق هذه التغيرات؛ ففي عام ١٩٦٣ زاد عدد أعضاء الجلس من ١١ إلى ١٥، وذلك قصد كفالة تحقق تمثيل أوسع وتوزيع جغرافي أكثر عدلا. بيد أن بعض الشروط التي لا محيد عنها، ومن أبرزها عدد الأعضاء الدائمين وما يدعى بحق النقض، لم يطرأ عليها أي تغيير.

٣ - ومن المتفق عليه عموما الآن أن ثمة حاجة للتحرك قدما نحو اجراء مزيد من الاصلاحات في منظومة الأمم المتحدة، ذلك لأنه رغم أن هذه المنظومة قد أثبتت فعاليتها وأنها قد ازدادت قوة، من اللازم احداث تغييرات أخرى بغية إذكاء الحياة في دورها وإقامة منظمة أكثر كفاءة، منظمة تدرك تعقد عالم اليوم وتعترف بتنوع المصالح الماثلة. وذلك يصدق بصفة خاصة على مجلس الأمن، الذي يعمل باسم الدول الأعضاء جميعا، والذي أنيطت به المسؤولية الأولية لصون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا - زيادة عضوية مجلس الأمن

٤ - بالنظر إلى التغيرات التي طرأت، هنالك شعور الآن بوجوب أن يتكيف مجلس الأمن وفق الوضع الدولي الجديد، ومن أسباب ذلك أن زيادة عدد أعضاء المنظمة قد أوجدت اختلالا في التوازن بين الجمعية العامة (١٨٣ عضوا) ومجلس الأمن (١٥ عضوا)، وحرمت دولا أعضاء في الأمم المتحدة من فرصة أن تصبح أعضاء في مجلس الأمن، وأثرت في مبادئ صدق التمثيل واحترام المساواة في السيادة، وأضعفت شرعية القرارات المتخذة، وهذه القرارات، وإن كانت باهظة التكاليف ومعقدة بالنسبة لكافة البلدان، لا يتخذها سوى بضع دول، وعلاوة على ذلك، ليس ثمة نظام فعال تستطيع فيه الجمعية العامة ممارسة الاشراف والرقابة.

٥ - وتبعا لذلك، تؤيد فنزويلا زيادة عضوية مجلس الأمن واعتماد خطة جديدة يؤخذ بموجبها بنظام جديد للتناوب في فئات من الأعضاء، وفق معايير المساواة في الفرص، والتوزيع الجغرافي العادل، وصدق التمثيل، على أساس تنوع المصالح، وفي الوقت نفسه، تقوي الخطة شرعية القرارات، وتكفل كفاءتها

وتضمن القيام بالعمل السريع والفعال المشار إليه في المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذا فإن فنزويلا لا زالت تحتفظ بالموقف الذي اتخذته في عام ١٩٤٥، في مؤتمر سان فرانسيسكو، عندما أعربت عن الأمل في أن تتطور الصيغة المعتمدة بشأن وظائف مجلس الأمن والجمعية العامة لتصبح في الوقت المناسب طرائق أكثر ديمقراطية وأصدق تمثيلا للدول جمعا.

ثالثا - مسألة حق النقض في مجلس الأمن

٦ - إننا نوافق على أن من الضروري، بينما تتخذ الخطوات ازاء الحاجة إلى زيادة عضوية مجلس الأمن، أن يفتح، في الوقت نفسه، باب التداول بشأن مسألة حق النقض ومراجعته؛ ولقد دأبت فنزويلا على تأكيد ذلك، وإن كنا، تاريخيا، نعتقد بأن حق النقض سلطة استثنائية نشأت عن ظروف غير عادية وكان القصد منها توطيد أركان الأمم المتحدة والحفاظ عليها. واليوم بطل هذا الواقع، ولذا فمن الضروري النظر في مسألة حق النقض الذي ينظر إليه على اعتبار أنه مفارقة تاريخية وأنه غير ديمقراطي ومخالف للمبدأ الأساسي وهو أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوون في الحقوق والواجبات.

٧ - وعلى هذه الأسس، تأمل فنزويلا في أن تشارك في النظر في هذه المسألة، مسترشدة بالروح البناءة، ومهتدية بالرغبة في أن تسهم في تعزيز دور مجلس الأمن بوصفه الأداة الرئيسية التي يقصد بها حفظ السلم والأمن الدوليين. ونحن نعي كامل الوعي ما سيترتب على مراجعة حق النقض، والمخاطر التي قد تتعرض له المنظومة؛ بيد أننا نؤمن بأن الوقت قد حان للتحرك نحو اجراءات أكثر ديمقراطية في اعتماد القرارات التي تؤثر فينا جميعا، وبأن هذا لا يمكن أن يكون مسؤولية خالصة لبضع دول.

٨ - إننا مقتنعون بأن الوضع الدولي الجديد - الذي لا زال الخطر فيه باقيا، وإن كانت قد تحققت فيه بعض الغلبة للسلم على الحرب - يحتاج إلى مجلس أمن يعتمد قراراته بوسائل أكثر ديمقراطية، الأمر الذي يجعلها أكثر شمولا ومقبولية وشرعية. مجلس أمن لا يكون فيه لأحد حقوق خالصة وتمييزية. وبناء على ذلك، تعتقد فنزويلا بأن ميزة مثل حق النقض، خالصة على هذا النحو، يجب أن تجري مراجعتها، سيما وأن أعضاء مجلس الأمن - الدائمين وغير الدائمين سواء، يعملون باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وليست مصالحهم الذاتية هي واعزهم.

كندا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - تتضمن الفقرات التالية وجهات النظر الكندية المقدمة استجابة للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧، الذي يدعو الدول الأعضاء الى تقديم وجهات نظرها بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

٢ - إن لدى كندا أولويتين فيما يتعلق باصلاح مجلس الأمن. أولاهما هي كفالة أن يعمل مجلس الأمن بتماسك وفعالية. والثانية وجوب أن يعكس تكوين المجلس، على نحو أفضل، التشكيلة الحالية لعضوية الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون فعالية المجلس هي المحك الذي يختبر به الاصلاح كله. وفي هذا الصدد، يمكن القيام بكثير من العمل لتحسين الاجراءات القائمة، بصرف النظر عن التغييرات المستقبلية في تكوين مجلس الأمن.

٣ - والتأييد الواسع لأعمال مجلس الأمن شرط لابد منه كي تكون تلك الأعمال شرعية. وهكذا فان من الضروري أن يكون هناك تعاون فيما بين أعضاء مجلس الأمن وبين أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى.

٤ - وفي هذا الصدد يجب زيادة التشاور بين أعضاء المجلس وذوي المصلحة من غير الأعضاء قبل نظر المجلس في القضايا وبعده. وكذلك ينبغي أن تزاد الفرص أمام ذوي المصلحة من غير الأعضاء للمشاركة في مداولات المجلس.

٥ - وعلاوة على ذلك، فان المشاورات بين المساهمين بجنود لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ومجلس الأمن هي أيضا ضرورية لكفالة أن تتمتع المهام المتوخاة بتأييد واسع ولتشجيع استمرار اشتراك الدول المساهمة بالجنود في هذه العمليات.

٦ - وينبغي لأية زيادة في عدد المقاعد الدائمة أو غير الدائمة أن تكون على أساس المعايير القائمة حاليا للعضوية. والاعتبارات المبينة في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة هي المرشد الأساسي: يراعى في المقام الأول مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي المقاصد الأخرى للمنظمة.

٧ - ولن يبقي المجلس على قيمته إلا إذا بقي صغيرا بما يكفي لأن يكون فعالا. ومع ذلك فبالامكان أن يعكس تكوين المجلس، على نحو أفضل، الواقع الراهن.

٨ - وعلى وجه الخصوص، ينبغي العمل على ايجاد عدد محدود من المقاعد تعطى على أساس فردي أو تناوبي، كي ينعكس ظهور عدد من الدول الأعضاء، منذ عام ١٩٤٥، بوصفها من المشتركين الرئيسيين في العلاقات الدولية، مع مراعاة الحاجة الى توازن جغرافي داخل المجلس.

٩ - ويجب أيضا توخي ايجاد عدد محدود آخر من المقاعد غير الدائمة كي يكفل وصول أفضل الى المجلس لعدد أوسع من الأعضاء، ولاسيما الدول التي تسهم اسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين. ويمكن، في هذا الصدد، الغاء ما في المادة ٢٣ من أحكام تمنع اعادة انتخاب الأعضاء غير الدائمين، لكي تزاد الخيارات المتاحة للعضوية.

١٠ - وفي حين يمكن أن تتحقق بسرعة تحسينات في شفافية المجلس وانفتاحه للدول الأعضاء الأخرى، فان التغييرات في تكوين مجلس الأمن تتطلب الوصول الى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء، وذلك قد يستغرق بعض الوقت. وكندا تحبذ قضاء ما يلزم من وقت لتحقيق التعديلات المفيدة في تكوين المجلس من أجل توطيد التأييد الواسع لأعمال المجلس.

لكسمبرغ

[الأصل: بالفرنسية]
[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والأربعين عام ١٩٩٢، القرار ٦٢/٤٧، المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". وقد طلب القرار الى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء الى تقديم تعليقات خطية بشأن امكانية إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن.

٢ - أولا، إن لكسمبرغ تود أن تشدد على الدور الحاسم لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق التي تلقي "التبعات الرئيسية" على المجلس في هذا الصدد. وتشير لكسمبرغ مع الارتياح الى أن مجلس الأمن اضطلع بمهامه في السنوات الأخيرة بمستوى جديد من الفعالية، كما يدل على ذلك عدد وأهمية عمليات حفظ السلم التي نفذت، وكذلك النزاعات التي تم حلها بواسطة عمل جماعي عن طريق المجلس. ولكن الافتقار، مؤخرا، الى التقدم في بعض العمليات المهمة يشير الى صعوبة القيام بعمليات حفظ السلم وحدود قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ الاجراءات.

٣ - وتلاحظ لكسمبرغ أيضا الضغوط المتزايدة لمراجعة عضوية مجلس الأمن. فقد جرت مناقشة هذه المسألة في دورتي الجمعية العامة السادسة والأربعين والسابعة والأربعين، انتهت باعتماد القرار ٦٢/٤٧.

٤ - منذ أحدث زيادة لعضوية مجلس الأمن في عام ١٩٦٣، ازداد عدد أعضاء المنظمة زيادة كبيرة. وبات صعبا على نحو متزايد التذرع بأن عضوية مجلس الأمن تعكس بصورة عادلة واقع ما بعد الحرب الباردة أو أنها تلائم جميع الدول التي تمارس نفوذا ومسؤوليات عالمية.

٥ - وهكذا، بينما يبدو أن مراجعة عضوية المجلس أمر مرغوب فيه إلا أنه لابد، في أية عملية مراجعة من ضمان الحفاظ على فعالية المجلس، لا بل وزيادتها.

٦ - في هذه الظروف، ومع مراعاة المرحلة الحالية لعملية التكامل الأوروبية، فان لكسمبرغ تؤيد مبدأ المراجعة بشكل محدود ومتعقل في عضوية مجلس الأمن.

٧ - ويجب أن يولي أي اصلاح العناية اللازمة للمعايير المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الميثاق، فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين، وهي تحديدا:

(أ) مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى؛

(ب) التوزيع الجغرافي العادل.

٨ - وينبغي التأكيد على أنه لا يجب أن يتم أي اصلاح لمجلس الأمن على حساب أعضاء المجلس غير الدائمين.

ويجب أن يتم أي اصلاح باتفاق جميع الدول الأعضاء، وبنوع خاص، الأعضاء الدائمين الحاليين، ويجب أن ينفذ ويصادق عليه وفقا لأحكام الفصلين الثامن عشر والتاسع عشر من الميثاق.

٩ - وأخيرا، إن وجود التهديدات غير العسكرية للسلم والأمن، التي يتزايد الوعي بها في الوقت الحاضر، والتي تقع مصادرها في عدم الاستقرار في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والانسانية، والأيكولوجية، يجب أن تفضي الى تقوية أنشطة أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقع عليها تبعات في هذه المجالات وكذلك الى علاقات أوثق بين هذه الهيئات ومجلس الأمن، ويجب اتاحة المجال أمام الأمم المتحدة للعمل بفعالية في مجالات الأنشطة التي حددتها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة.

اليونان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - هناك عدة عوامل هامة تبرر اعادة تشكيل مجلس الأمن. فقد مضى ما يقارب ٥٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة. ويعكس تكوين مجلس الأمن الحقائق السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وقد رفع عدد الأعضاء غير الدائمين في عام ١٩٦٥ من أجل تمثيل المجتمع الدولي المتزايد على نحو أكثر انصافا. ومن الملائم أن تدرس في الوقت الحاضر امكانية اجراء تغييرات في تركيبة الأعضاء الدائمين وتضمينهم دولا لها نفوذ كبير في الشؤون العالمية، يعطي انضمامها الى مجلس الأمن مزيدا من القوة له.

٢ - وينبغي لهذه التغيرات أن تضمن قدرة مجلس الأمن الوليدة على اتخاذ قرارات وتنفيذها، وعلى التدخل عندما يتهدد السلم. وقد يؤدي إدخال أعضاء دائمين جدد في المجلس من أجل زيادة نفوذه الى عكس النتائج المرجوة منه إذا لم يشارك الأعضاء الجدد على نحو يتماشى مع مسؤوليتهم في صون السلم العالمي. ولا ينبغي، بعبارة أخرى، أن يؤدي توسيع مجلس الأمن الى اضعاف الدور المسند في ميثاق الأمم المتحدة الى الجهاز الرئيسي في المنظمة، وهو الدور الذي لم يكن مجلس الأمن قادرا على القيام به إلا في الآونة الأخيرة فقط.

٣ - وينبغي للتغيرات أن تستهدف، الى المدى الممكن، تمكين المناطق الرئيسية من العالم من الشعور بأنها ممثلة في مجلس الأمن. وأن توزيعا عادلا للمقاعد الدائمة الجديدة يتيح امكانية مشاركة جميع أعضاء الهيئة العالمية على نحو أوثق في عملية صنعه للقرار ويزيد بالتالي من امكانية تقبلهم لها.

- - - - -